ورقة علمية بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية "دراسة عينة من المصارف السودانية"

The role of internal auditing in reducing banking risks "A sample study of Sudanese banks"

د. ليمياء أحمد عبد الكريم إسماعيل

أ. مساعد أكاديمية العلوم الهندسية والطبية

2022م

المستخلص

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية) وتمثلت مشكلة الدراسة فيهل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية ؟هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف السودانية ؟هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الخارجية بالمصارف السودانية؟ ،هدفت الدراسة إلي معرفة إطار مفاهيمي للمراجعة الداخلية يشمل إلى جانبه التعرف بالمخاطر من حيث المفهوم والأهمية والأهداف .ايضاح العلاقة بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية و قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في الحد من المخاطر في المصارف السودانية . وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: نظام المراجعة الداخلية بالمصرف فعال يساعد في الحفاظ على الأصول المالية .وتعمل المراجعة الداخلية بالمصرف على حماية المصرف من الخسائر المالية المرتبطة بالأصول وتقليلها الى اقل حد ممكن ساعدت المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من مخاطر انخفاض السيولة ومخاطر منح الائتمان . اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الاهتمام بالمراجعة الداخلية للمساعدة في الحد من المخاطر المالية المتعلقة بالتغير في أسعار الصرف. كذلك الحرص على استخدام المراجع الداخلي للتقنية الحديثة لتساعد على إدراك مخاطر التشغيل بالمصرف وكذلك الحد من مخاطر الاحتيال واختراق أنظمة المصرف الداخلية

Abstract

The study dealt with the role of internal audit in reducing banking risks (a field study on a sample of Sudanese banks). The problem of the study was whether there is a statistically significant relationship between internal auditing and reducing financial risks in Sudanese banks? Is there a statistically significant relationship between internal auditing and reducing financial risks? Operational risks in Sudanese banks? Is there a statistically significant relationship between internal auditing and limiting external risks in Sudanese banks? The study aimed at knowing a conceptual framework for internal audit that includes in addition to identifying risks in terms of concept and

importanceObjectives: Clarify the relationship between internal audit and reduce banking risks and measure the extent to which the internal auditor plays his role in reducing risks in Sudanese banks. The study reached several results, including: The bank's internal audit system is effective and helps preserve financial assets. The bank's internal audit works to protect the bank from financial losses associated with assets and reduce them to the minimum possible.Credit. The study made several recommendations, including: Paying attention to the internal audit to help reduce the financial risks related to the change in exchange rates. As well as making sure that the internal auditors use modern technology to help realize the operational risks of the bank, as well as reduce the risks of fraud and penetration of the bank's internal systems

أولاً: مقدمة:

تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة وثورية ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات حكم تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها لإضافة قدرا من المساءلة تمشياً مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة الدولية من خلال تحسين أساليب المخاطرة .

وفي مثل هذا المناخ فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المراجعة الداخلية على أنها الأكثر تأهيلاً لما يمتلكه المراجعين من معارف وخبرات ومهارات تجعلهم مؤهلون لذلك، وعليه تشهد مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي– تطورات هائلة خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد المراجعة الداخلية والذي تضمن توسيع مهام المراجع الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية المخاطر .

ونظراً لوجود اعتبارات خاصة بشأن المخاطر في البنوك أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية المختلفة تتمثل في الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية التي تتولاها المصارف، ونطاق العمليات المصرفية ونتيجة المخاطر الهامة إلى يمكن أن تنشأ في فترة زمنية قصيرة ، والاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات في إجراء العمليات المصرفية ، وتأثير التنظيمات في المناطق

القضائية المختلفة التي تعمل فيها المصارف، التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات البنكية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية .

لذلك أثارت قضية" المخاطر" ودور المراجعة الداخلية بشأنها اهتمام الباحثون لدراستها وبحثها لبيان مدي تطبيقها في قطاع المصارف السودانية .

مشكلة الدراسة :

لقد واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي حالات تعثر وانهيارات مالية، كما كثر الجدل ولا يزال– عالمياً وعربياً حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي ، وقد دعا ذلك إلى ظهور لجان المراجعة تقوم بنشر وتطوير الإطار النظري والمفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية

نشطت السلطات الرقابية المصرفية في العديد من دول العالم نتيجة لفقد الرقابة على إدارة المخاطر، وقدمت مبادرات متعددة بشأن المخاطر داعية البنوك إلى الاستثمار في بنية البنك الذاتية لإحكام عملياته يهدف وضع إطار محكم إدارة المخاطر يخدم السلطات الرقابية.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث

1. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية ؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف السودانية ؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الخارجية بالمصارف السودانية ؟

أهمية الدراسة:

الاهمية العملية:

تكمن اهمية المراجعة الداخلية في التقليل من السلبيات والثغرات الناتجة من تنفيذ السياسات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات المصرفية .كما تنبع الأهمية التي يستأثر بها موضوع " المخاطر" في منظمات الأعمال حالياً ، بالإضافة الي ضعف التشريعات المتعلقة به، فضلاً عن ذلك فأن البحث المحاسبي في مجال المراجعة الداخلية مازال يعاني من القصور أو عدم الاهتمام أو الاكتراث من الباحثون .

الاهمية العلمية:

مراجعة أهم البحوث والدراسات والمقالات والنشرات والمعايير الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المختلفة التي أسهمت في تحسين وتقييم فعالية إدارة المخاطر بعد صدور الإطار الجديد للمراجعة الداخلية بالإضافة الي تقديم أفكار لبحوث مستقبلية في مجال وظيفة مهنة المراجعة الداخلية بشأن المخاطر .

هدف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الاتي :

1. قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في الحد من المخاطر في المصارف السودانية .
2. تقديم الدليل العملي لدور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر .
3. القيام بدراسة تطبيقية على البنوك السودانية للوقوف على دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر في المصارف السودانية .

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف السودانية .
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الخارجية بالمصارف السودانية .

مناهج الدراسة:

1. المنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة و وضع الفرضيات
2. المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة
4. المنهج التحليل الوصفي للدراسة الميدانية

حدود الدراسة:

حدود مكانية : بعض البنوك السودانية بالخرطوم.

حدود زمانية :- 2019م – 2020م

حدود موضوعية: المراجعة الداخلية ،والمخاطر

جدود بشرية: عينة من الموظفين بقسم المراجعة الداخلية وادارة المخاطر في عينة من مصارف السودانية

مصادر جمع البيانات :

مصادر اولية : الاستبيان

مصادر ثانوية : المراجع والكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية والمنشورات والدراسات الاجنبية

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. دراسة:(2002) ,Paul and Jill[1]

تناولت الدراسة بعض الفروق بين المدخل التقليدي والمدخل المتطور للمراجعة الداخلية ، وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الأساليب الحديثة للمراجعة الداخلية

وهدفت الدراسة إلى دور المراجعين الداخليين الذى لا يقتصر على مراجعة أنشطة الرقابة فقط وإنما متابعة المخاطر الجانبية التي تحيط بالمنشأة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج و منها : أن اتخاذ قرار التحول من المراجعة الداخلية التقليدية إلى المراجعة الداخلية يدمج الدور التقليدي للمراجعة الداخلية مع الأنشطة الحديثة لها، أن المراجعة الداخلية اصبحت جزءاً من عملية إدارة المخاطر مع المحافظة على استقلاليتها، أوصت الدراسة بدراسة العلاقة بين الاتجاهين التقليدي والحديث المراجعة الداخلية والتعرف علي أساليب المراجعة الداخلية .

2. دراسة بشير (2008م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة : في أن حوسبة النظام تحتاج إلى مراجعين مؤهلين علمياً وعملياً وعلى دراية بخصائص وإجراءات هذه النظم حتى تكون عملية المراجعة وفقاً لما هو متعارف عليه, وكذلك عدم وجود تشريعات تتعامل مع نظام المراجعة بواسطة الحاسوب من المشاكل التي تواجه المراجعين اختفاء السجلات المادية وبالتالي اختفاء عنصر المراجعة التبعية ضرورة تفهم المراجع الداخلي والخارجي لطبيعة عمل موظف الحسابات الآلي.

هدفت الدراسة: إلى التعرف على المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية وتطورها عبر الزمن, التعرف على أثر تحول النظم المحاسبية من نظم يدوية إلى نظم آلية, تحديد أثر النظم المالية المحوسبة على عمل المراجع الخارجي.

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: الالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين في مؤسسات القطاع العام, يمكن للمراجع الخارجي أن يعتمد على تقارير المراجعة الداخلية إذا تحقق من فعالية المراجعة الداخلية, تفاهم المراجع الداخلي مع المراجع الخارجي والمتابعة من قبل الإدارات العليا يؤدي الى المحافظة على الأموال العامة والتأكد من توظيفها حسب ما خصص لها.

---

[1]-Paul E.L. & Jill D.R, Beyond Traditional Audit Techniques, Journal of Accountancy, July 2002, P. 16.

[1]. بشير ،الفاتح بشير إدريس ،2008م ،أثر الرقابة الداخلية في النظم المحوسبة على عمر المراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا .

اوصت الدراسة بعدة نتائج منها: بضرورة الاحتفاظ ببعض المستندات المؤيدة من أجل تقليل المخاطر المصاحبة للحاسبات الإلكترونية. الاهتمام بدعم العلاقات بين اجهزة المراجعة في الدولة العربية. ضرورة توعية الزبائن الذين يتعاملون مع المؤسسة التي تتخذ الأعمال آلياً وتثقيفهم على النظم الآلية حتى يسهل التعامل معهم.

3. دراسة طارق (2009م):[2]

تمثلت مشكلة الدراسة: في أن ضعف نظام الرقابة الداخلية أو عدم وجودها يؤثر على عمل المراجع الخارجي من خلال قيامه بعمليتي الفحص والتحليل. وإن عدم التزام باتباع السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات المشروع مما يؤدي إلى زيادة العمل الذي يقوم به المراجع الخارجي من خلال قيامه بعمليات الفحص.

هدفت الدراسة: التعرف على التطورات التي تطرأ على نظام الرقابة الداخلية وإعداد تقارير عن فعاليتها, دراسة التأثيرات المترتبة على إعداد تقارير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجعين الخارجيين.

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها :أن الاختلاف في تقارير المراجع ناتج عن الاختلاف في درجات الضبط الداخلي. يعتمد تقرير المراجع الخارجي النهائي اعتماداً كبيراً على كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة وجود أنظمة رقابية داخل الأقسام على مختلف المستويات. ضرورة وجود ضباط مراقبة على كل الأقسام للتأكد من تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية. إن إنشاء نظام رقابة داخلية فعال في المنشأة يؤدي إلى الاستخدام السليم لموارد المنشاة.

4. دراسة صديق(2012)[3]

تمثلت مشكلة الدراسة: في تقييم المخاطر بشكل مستمر خلال مراحل تنفيذ مشروع التشييد من الركائز الأساسية لنجاحه والسيطرة على التدفقات المالية خلال تلك المرحلة وتجاوز النزاعات المحتملة حول المسئول عن تحمل عقبات المخاطر، هدفت الدراسة: الي تشجيع قبول مشاريع غير فعالة من الناحية المالية وذلك بالرغم من التكلفة اللازمة لاستخدام ادوات ادارة المخاطر التي يمكن أن تكون قليلة كتكلفة يوم أو يومين من وقت الشخص وكحد أقصى من 5% – 10% من قيمة تكلفة إدارة المشروع

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها : أن هناك الكثير من العوامل التي لها تأثير في زيادة مخاطر.

---

[2]. طارق محمد أحمد, 2009م أثر الرقابة الداخلية على عمل المراجع الخارجي, رسالة بماجستير غير منشور, جامعة العلوم والتقانة، كليا الدراسات العليا .

[3]– صديق، سناء يوسف محمد 2012م ، دراسة إدارة المخاطر والتشييد المتبعة في مجموعة من الشركات بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: يجب ان يقوم مبدأ ادارة المخاطر على تحديد هذه المخاطر خلال حياة المشروع وتصنيفها، وتوضيح الجهة أو الجهات المسؤولة عنها ضمن عقد التشييد الموقع بين الأطراف ثم تحليل هذه المخاطر كميا او كيفيا وتقييمها للتوصل الي استراتيجية التحكم بها والاستجابة لها بأنسب سياسة لمواجهة الخسائر المتوقعة بأقل تكاليف ممكنة للمشروع بطريقة علمية صحيحة واكمال ذلك بالمراقبة والمتابعة الدورية.

5. دراسة محمد (2014) [4]

تمثلت مشكلة الدراسة: في انتشار ظاهرة الفساد المالي في السودان ، حيث يعتبر من اكثر الدول فساداً وتزيل اسفل الترتيب حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية ، وذلك نسبة لضعف الرقابة المالية للأجهزة الحكومية ، وعدم تفعيل دور المراجعة الداخلية وضعف تطبيق معاييرها

هدفت الدراسة الى التعرف: على معايير المراجعة الداخلية والممارسات المؤدية الى الفساد المالي بشركات المساهمة العامة وكذلك التعرف على دور الدولة في محاربة الفساد

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: ان هناك تأثير ايجابي قوي وهام وذو دلاله احصائية لمتغير معايير الاثبات للمراجعة الداخلية الحديثة للحد من الفساد المالي في شركات المساهمة العامة ، حيث تسهم هذه المعايير الي توعية وتعريف المراجع الداخلي بأهمية الحصول علي ادلة اثبات تساعد في الكشف عن مواطن القصور والخلل، كما اوصت الدراسة: بعدة توصيات منها ضرورة تنظيم مهنة المراجعة الداخلية ، بإنشاء الجمعية المهنية الرسمية المسئولة عن ذلك.

6. دراسة الامين 2019م [5]

تمثلت مشكلة الدراسة: في التعرف على معرفة نسبة المخاطر التي تحدث في المصارف وتدهور الأداء المالي بها.

هدفت الدراسة: إلى التعريف بالآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية (لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية) في زيادة الأداء المالي والحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية، بالإضافة إلى قياس آثر عناصر الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر في المصارف السودانية.

توصلت الدارسة إلى: أن ساعدت آليات الحوكمة المصرفية الإدارة في إعداد تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية كاملة تتمتع بثقة المستفيدين، أسهمت آلية المراجعة الخارجية تقليل المخاطر المالية من خلال

---

[4] – محمد، مبارك عبدالمنعم الزبير 2014م، تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة، رسالة لماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا

[5] –الامين، الشريف الحسين عوض2014م,الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا : كلية الدراسات العليا .

تفعيل المساءلة والرقابة المالية داخل المصرف، المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف يساهمون بشكل كبير في إدارة المخاطر داخل المصرف.

أوصت الدراسة: الاهتمام بتعين كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في كل من قسم إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية من قبل إدارة المصرف، وإن يتم التثقيف بطبيعة أعمال المراجع الخارجي وواجباته ودوره في عملية مراقبة الأداء داخل المصرف .

ثالثاً: المراجعة الداخلية:

مفهوم واهمية وأهداف المراجعة الداخلية:

تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دوراً هاماً في كافة المنشآت ،حيث تقوم بمد الإدارة العليا بالمعلومات ضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية ، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة من ناحية أخرى ،إلا أنه وعلى الرغم من تلك الأهمية ،فكان توجهه النظر السائد ة بشأن نطاق عمل المراجع الداخلي ،ترى أنه يشمل فقط النواحي المالية.

هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على أنها :

مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئة الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة ، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى [6]

"تعتبر إحدى حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بدقة أنظمة الرقابة الداخلية، والكفاءة التي يتم بها الأداء داخل كل قسم، وكيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر ، يعكس بصدق نتائج العمليات، والظروف المالية للمنشأة"[7]

ايضا عرفتها معايير المراجعة الدولية بأنها (فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها[8]

لقد أضحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المساندة المهمة للإدارة في المنشأة، باعتبارها أن الإدارة تحتاج إلى معلومات موثوق بها عن مختلف جوانب النشاط في المؤسسة، بحيث تطمئن إلى: [9]

---

[6] –العلي اسعد أحمد2010م،**المراجعة الداخلية الاسس العلمية والتطبيقية** (عملن: دار وائل للنشر والتوزيع) ص12.

[7] – الكرخي ، مجيد محمود الكرخي ،2006م ، **المراجعة الداخلية** (عمان : دار المناهج) ص32

[8] –جمعة، أحمد حلمي،2006م **ادراك الادارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره علي دور المدقق الداخلي**،، (المجلة العربية للعلوم الادارية ،المجلد 13، العدد الاول)ص37.

1. التزام العاملين بتطبيق السياسات واللوائح المحددة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة كأساس لتنفيذ الأعمال في كافة نواحي النشاط بالمؤسسة.
2. مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات الجودة المستهدفة ، وذلك بما يحافظ على حصة المنشأة من السوق المحلى والعالمي .
3. مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي الكفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة.
4. حاجة الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
5. تطور إجراءات المراجعة الداخلية من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.
6. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واصدار القرارات. .
7. تستنتج الباحثة أن المراجعة الداخلية تمثل مركز اهتمام في كل مؤسسة، وتلعب دور مهم من خلال الوظائف التي تقوم بها، والمراجعة الداخلية مواكبة للتطورات التي تطرأ على الشؤون المالية، وتتنبأ بأرباح وتعسر المؤسسة ،وللحفاظ على موضوع الربحية لابد من اتخاذ قرارات رشيدة ومحكمة.

من الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه بالرغم من أن الهدف الرئيسي لقسم (دائرة أو خلية) المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، فإن المراجعين الداخليون يسعون بصفة أساسية وعامة إلى تحقيق الأهداف التالية فحص و تقييم نظم الرقابة الداخلية : **(10)**

1. قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
2. تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة و إجراءاتها.
3. حماية أصول المؤسسة.
4. منع الغش و الأخطاء و اكتشافها إذا ما وقعت.
5. تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة و التقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر و بدقة عن الواقع.
6. القيام بمراجعات منتظمة و دورية للأنشطة المختلفة و رفع تقارير النتائج و التوصيات إلى الإدارة العليا.
7. تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية.

تقييم أداء الأفراد بشكل عامو التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية

---

[9] –محمد، آمال إبراهيم،2005م، ,**دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية الحوكمة المصرفية**، (جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد الثاني)،ص350.

[10] السرايا السيد،1998 م، ,**الرقابة و المراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية) ،ص194

أدوار الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية

علي ضوء الاعتبارات السابقة في التعريف الحديث للمراجعة الداخلية تتمثل في الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الأدوار الآتية :

1- دور المراجعة الداخلية في دعم الدور الحوكمي:

ويرتكز الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تقديم التأكيد المعقول وإدارة المخاطر التي بشكل مناسب وزيادة القيمة للمساهمين، وهم يواجهون الضغوط اليومية في بيئة الأعمال تجعلهم بحاجة إلى من يساعدهم في الحصول على المعلومات المهمة، ويكون للمراجعة الداخلية دور فعال في ذلك.

أ- أهمية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية:

تعددت الجهود المهنية والتشريعية التي تدعم هذه الوظيفة بما يؤدي إلى تفعيل دورها الحوكمى واهميته متمثلة في ما يلي:

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة .وضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
- تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والإدارة وإبلاغ المعلومات بين تلك الأطراف.

ب- مقومات الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

- يكون تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وعزله وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب بعد موافقة لجنة المراجعة، ولا يجوز تغيير معاملاته المالية أو أيه مزايا أخرى يحصل عليها دون موافقة لجنة المراجعة.
- يجب أن يكون لمدير المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه.
- إمداد إدارة المراجعة الداخلية بالوسائل والأدوات والتجهيزات اللازمة لأداء عملها بكفاءة. يدعى مدير إدارة المراجعة الداخلية لاجتماعات لجنة المراجعة إذا دعت الحاجة إلى ذلك .و تحديد أهداف إدارة المراجعة الداخلية ومهامها وصلاحيتها وأسماء مديرها ومن يعاونوه في قرار واضح ومكتوب من مجلس إدارة المؤسسة

الاهتمام بالمراجعة الداخلية من الناحيتين التشريعية والمهنية دوليا ومحليا مما يؤدي إلى تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية :[11]

[11] -هواري ،معراج ،حريري ،يومي 6/7/ 2012م ، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الارباح في البنوك التجارية الجزائرية ،الملتقي الوطني حول حوكمة مصرفية كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ، (الجزائر: جامعة محمد خضير ،كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير) ،ص5.

ترى الباحثة مما سبق أن الاهتمام بالمراجعة الداخلية يساعد في تفعيل عملية الحوكمة المصرفية وتحسينها، ويساهم أيضا في تقديم تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن مدى التزام المؤسسة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها.

2- دور الأنشطة التوكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية:

يجب أن تقدم المراجعة الداخلية خدمات متطورة في ضوء الأنشطة التوكيدي والاستشارية التي يجب ممارستها وتنعكس على قيمة مؤسسة الأعمال ككل، ووظيفة المراجعة الداخلية تشمل وجود وظيفة تأكيد مستقلة وموضوعية يتم تصميمها بهدف إضافة قيمة للمؤسسة. : [12]

رابعاً: مفهوم إدارة المخاطر:

حدد معهد المراجعين الداخليين(***IIA***) مفهوم إدارة المخاطر علي انها عملية مستمرة يتم من خلالها التعرف علي المخاطر وتحديدها واتخاذ القرارات لمواجهتها ,وذلك بهدف قياسها ومراقبتها والتحكم فيها وإخضاع حالات عدم التأكد للسيطرة ,وتفعيل عملية اتخاذ القرارات ,وتقديم تقرير عنها وعن الفرص والتهديدات القائمة ,وبالتالي يمكن وضع خطط استراتيجية أكثر فعالية بما يعظم قيمة المنشاة . [13]

مفهوم المخاطر المصرفية

بأنها عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى إن هذا التعريف يحصر إدارة المخاطر في كونها منهج علمي من خلاله يتم تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.([14])

المخاطرة هي احتمال ان تؤثر حادثة او تصرف ما تأثيرا سلبيا علي المؤسسة او النشاط الخاضع للتدقيق وتقاس المخاطر عادة بحساب حجم الأثر المالي الناتج عن التعرض لذلك التأثير السلبي او علي أساس الأهمية النسبية لذلك التعرض .

بين إن المخاطر ممكن أن تكون :

- ✓ ذات مصدر داخلي او خارجي.
- ✓ وقوعها راجح او ذات احتمال بعيد.
- ✓ تأثير وقوعها علي المؤسسة كبير او ضئيل .

---

[12] -احمد إبراهيم أحمد خليل ،2005م، ،الافصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودورها في تحسين الحوكمة المصرفية والحد من فجوة التوقعات، (جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي ،العدد الثالث) ،ص480 .

[13] -خليل، جيهان طه،2008م، تقييم دور المراجع الداخلي في ادارة المخاطر بالتطبيق علي القطاع المصرفي، (مجلة الشروق للعلوم التجارية ،العدد الثاني)،ص80.

[14] حماد، طارق عبد العال ،2007م إدارة المخاطر, (الإسكندرية: الدار الجامعية) ، ص.ص 50-55.

✓ تأثير وقوعها علي المؤسسة طويل الأجل او آني فقط.

وحددت لجنة رعاية المؤسسات coso المنبثقة عن لجنة تريدواي تعريف إدارة المخاطر بالمنشاة بانها :- عملية تتم من جانب مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم من الموظفين وتطبق في بيئة استراتيجية داخل المنظمة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر علي المنظمة وإدارة المخاطر لتكون في إطار مقدار المخاطر التي يمكن ان تقبل المنظمة تحملها لتقديم ضمانات معقولة بتحقيق اهداف الجهة.([15])

مرحلة تقييم المخاطر: في هذه المرحلة يتم اجراء مقارنة بين تقييم المخاطر (جوهرية وغير جوهرية)ومقاييس المخاطر والتي تم إعدادها (والتي تتضمن كلا من العوائد والتكاليف ذات العلاقة ,والمتطلبات القانونية والعوامل البيئة والاجتماعية والاقتصادية).وتهدف هذه المرحلة لاتخاذ قرارات (الاستراتيجية الملائمة)تجاه المخاطر ذات الأهمية فيما إذا كان يجب قبول او مواجهة المخاطر. بأنها عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى إن هذا التعريف يحصر إدارة المخاطر في كونها منهج علمي من خلاله يتم تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.([16])

- **مرحلة إعداد تقرير بالمخاطر:** يتم إعداد تقرير داخلي بالمخاطر التي تم تقييمها ,حيث يحتاج مديرو الوظائف المرتبطة بتلك المخاطر ،او التي تقع تحت مسؤولية هذه المخاطر ,لمعلومات متنوعة عن تقييم عملية إدارة المخاطر لذلك يجب علي مجلس الإدارة تضمين عملية إدارة المخاطر ضمن استراتيجية الشركة وينبغي علية ان يكون علي معرفة بأهم الأخطار التي تواجه الشركة وكذلك المعرفة بالتأثير المحتمل علي حملة الأسهم .كذلك ينبغي توفير مستويات من الوعي داخل الشركة بأهمية عملية إدارة المخاطر ,ومعرفة كيفية إدارة الأزمات ,والتأكد من تطبيق إدارة المخاطر بفاعلية . ،كما يتم إعداد تقرير خارجي بالمخاطر حيث يتطلع أصحاب المصلحة بصفة متزايدة الي دليل علي فاعلية إدارة المخاطر في مجالات مثل البعد الاجتماعي للشركة ,وحقوق الإنسان وممارسات التوظيف ,والصحة والسلامة البيئية ويجب التوضيح من خلال النقاط التالية .([17]).
- **مرحلة اتخاذ القرار:** بناء علي التقارير التي تقدم لمجلس الإدارة يتم تحديد الاستجابة الملائمة لتلك المخاطر في ضوء الموارد المالية ومدي توافر الخبرات البشرية المتاحة للشركة .

---

[15]. السيد، عبيد ابراهيم 2007م، الافصاح عن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الشركة في التقارير المالية المنشورة المؤتمر العلمي السنوي بأسواق المال العربية، (جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، العدد السابع عشر)، ص ص25-26

[16]. درويش ،عبد الناصر محمد سيد، دور انشطة المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر في الشركات التأمين المصرية، (القاهرة :جامعة بني سويف ،مجلة المحاسبة والمراجعة) ص14.

[17]. عشماوي ، محمد الفتاح، دور نموذج مقترح لتفعيل قواعد الحوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بحث مقدم الي مؤتمر بعنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات) ص20

ويؤكد البعض علي ضرورة تطوير دور وظيفة المراجعة الداخلية واتساعها لتشمل قضايا وممارسات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل مراجعة تصنيف المخاطر وإعطاء ضمانات بشان إدارة المخاطر والتقرير عنها .

مخاطر السيولة في البنوك:

يواجه البنك مخاطر أخرى ذات طبيعة مالية ناتجة عن عدم سيولة الأصول وحجم الأموال الخاصة، حيث تتمثل هذه المخاطر في:

أ. **خطر عدم سيولة البنك :** هو ذلك الخطر الذي يواجه البنك عندما لا يملك أم والا أو سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة أو احتياجات أخرى مثل القيام بعمليات المقاصة أو بلوغ الحد الأدنى للاحتياطي القانوني.

إن هذا الخطر قد يتسبب في إفلاس البنك، إلا أن ذلك يبقى حالة متطرفة قد تكون لها أسبابا أخرى مثل عجز الزبائن عن تسديد قروضهم أو التغيرات غير المواتية للأسواق .ويمكن تصنيف هذا الخطر إلى صنفين هما:

ب. خطر السيولة الحالية : عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب الكثيرة وغير المتوقعة.

ج. **خطر السيولة الآجلة :** وينتج هذا الخطر عن التغير التدريجي لتواريخ استحقاق الاستخدامات وبقاء مدة توظيف الموارد على حالها (أو اتجاهها إلى التقلص) بسبب اختلاف احتياجات وأهداف كل من المودعين والمقترضين.

وبالتالي ، فإن السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة في حين خطر السيولة (اللا سيولة) يشكل أثراً مباشراً على توازن ميزانيات البنوك .وحرصاً على حماية المودعين والبنوك في آن واحد، تسهر السلطات الوصية على مراقبته باستمرار وذلك باستعمال نسبتين هما : نسبة السيولة ومعامل الأموال الخاصة.

د. **خطر عدم ملاءة البنك :** يمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة . بمعنى ، أنه خطر ناتج عن عدم كفاية الأموال الخاصة من جهة، وعن الأخطار التي يوجهها البنك من جهة أخرى.

أن مخاطر السيولة في البنوك هي عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها أو على تمويل الزيادة في الأصول، وهو ما يؤثر سلباً على ربحها خاصة عند عجزها عن التسييل الفوري للأصول بتكلفة معقولة.

هـ. مخاطر السوق

خطر السوق هو الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق.

بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة – أو التي ليست في صالح البنك – لأسعار السوق . إن هذا الخطر يهدد أنشطة المبادلة أو التفاوض التي تتم على مختلف الأوراق المالية وتزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الأسواق المالية (...options,swaps) . والعقود وعليه فإن خطر السوق له بعدين هامين هما[18]:

مخاطر السيولة

مخاطرة السيولة : باعتبارها مكونا هاما في كل الأسواق، حيث يخلق صغر حجم المعاملات صعوبات أمام إيجاد طرف مقابل؛

–مخاطرة التقلب : الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية (تقلبات متغيرات السوق).

وبالتالي فإن خطر السوق هو خطر مركب ينشأ نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة وسعر الصرف ومؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالأصل.

1–مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة.

وبما أن أسعار الفائدة غير مستقرة، فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا .فأي شخص يقرض أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة .فال م قرض يكون معرضاً لخطر تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الفائدة .أما المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة، فيتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة .وفي كلا الموقفين مخاطرة.

أن خطر معدل الفائدة هو ذلك الخطر الناجم عن الخسائر المتتالية الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة . وبالتالي، فهو عامل أساسي للتشكيك والطعن في الصحة المالية للبنك عند التغير السلبي لمعدلات الفائدة[19].

مخاطر التشغيل في البنوك التجارية

مخاطر التشغيل هي : المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر

التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لأحداث خارجية إن مضمون هذا التعريف يشير إلى أن خطر التشغيل هو كل ما يتعلق بالخطر القانوني، خطر تقنيات الإعلام الآلي (الحاسوب)،الخطر المحاسبي، خطر أخلاقيات المهنة، الغش، الخسائر والسرقة .ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة(أو العجز التشغيلي) في حين هناك من

---

[18]. الحناوي ،محمد صالح **الإدارة المالية والتمويل**، (القاهرة: جامعة عين شمس،) ص220 .

[19]. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 116 .

يعرف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات. حيث قد تحدث نتيجة وجود تغيرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل. وتشمل

- عدم كفاءة إدارة الائتمان؛
- تركيز إدارة البنك على زيادة النمو والربحية على حساب نوعية التسهيلات؛
- تركيز سياسة الائتمان على العموميات دون الدخول في التفصيلات التي تمكّن المسؤولين والموظفين من الاسترشاد والتقيد بها؛
- عدم التقيد بشكل دقيق بالسياسة الائتمانية للبنك؛
- عدم كفاءة المتابعة.

([20]).أهم هذه المخاطر التشغيلية:

1-الخطر التشغيلي الاستراتيجي : وهو الخطر المترتب عن أحداث خارجية غير متحكم فيها مثل التقلبات السياسية، منافسة طرف جديد انظم حديثاً إلى السوق قادر على تغيير قواعد اللعبة، كوارث طبيعية أو عوامل أخرى غير خاضعة للرقابة البنكية.

2-خطر العجز التشغيلي : وهو خطر راجع لعوامل داخلية، يترتب عن الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العجز المحتمل للأفراد العاملين، العمليات أو التكنولوجيا المستخدمة .علما أن كل هذه المخاطر يمكن أن تكون نتيجة فقدان أو غياب المعلومات، أخطاء في المعالجة، السرقة أو عجز تقنيات الإعلام الآلي

مخاطر التشغيل فهي لا تقل أهمية عن المخاطر المالية نظراً لما تخلفه من آثار سلبية على نواتج البنك .لذلك فإن إدراك هذه المخاطر وتحديد العوامل المؤثرة فيها للتكيف معها أو التخفيف من آثارها السلبية أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرار النشاط المصرفي واستمراره.

نظام إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية:

و أصبح من الضروري تحديد صلاحيات ومسؤوليات المراجع الداخلي في الشركات في ظل بيئة الأعمال ، حيث ان استقلاليته وموضوعية بالإضافة لما يجب لمواجهة وإدارة المخاطر ,والتي من خلالها يمكن القيام بعمليات التبوء وقياس وتحليل المخاطر ,فالمراجعة الداخلية تساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة لمواجهة كافة أنواع المخاطر والتزام الشركة بها.([21]).

---

[20]. نبيل حشاد، 2008م، دليل الي ادارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل الجزء الثاني ،ص41 ، ص 41 .

[21]. عبد الصمد ،وعمر علي، 2008م،دور المراجعة الداخلية في تطبيق حكومة المؤسسات ،(الجزائر، جامعة المدية، رسالة ماجستير(، ص39.

تري الباحثة أن وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن تلعب دور عظيم وتقدم خدمة قيمة من خلال دعم تطبيق نظام إدارة مخاطر الشركة ,خاصة أن العديد من الجهات المسئولة عن سوق المال والكثير من العاملين في مجال الاستثمار يطلبون من إدارات الشركات او الرؤساء المباشرين تأكيدات عن امتلاكهم رقابة داخلية كافية تشمل عمليات رقابة المخاطر ,وإنشاء وظيفة رئيس إدارة المخاطر وتطوير نظام إدارة المخاطر في الشركات.

مستجدات تقييم المخاطر وعلاقتها بالمراجعة الداخلية :-

يشير النموذج المقترح للمراجعة الداخلية إلي ضرورة اعتماد سياساتها علي الخطة الاستراتيجية للمنشاة ,ويهدف ذلك بلا شك إلي مساندة هذه الخطة بهدف إنجاحها، ويمثل هذا التطور أهم الأدوات المستجدة في تقييم المخاطر العامة ,حيث تصبح خطط المراجعة الداخلية متضمنة للعناصر الضرورية التي تساند الخطة الرئيسية للمنظمة ومن ثم فان النموذج الجديد للمراجعة الداخلية يعكس العلاقة بين الخطط الاستراتيجية للمنشاة والخطة العامة للمراجعة الداخلية .كما يعكس كذلك كيفية استخدام سيناريو تشخيص وتقييم المخاطر في تشخيص وتقييم مخاطر المنشاة ضمن الخطط التي تعدها وتنفذها المراجعة الداخلية .

وتظهر أهمية استخدام مدخل سيناريو وتشخيص وتقييم المخاطر في أوقات التغيرات الهامة بالمنشاة مثل الاندماج والتملك وتجديد الوحدات الرئيسية حيث يتم السيناريو بالقدرة علي القياس الكمي والوصفي وذلك بوضع تصورات وتخيلات ذهنية تحاكى الواقع ويعدها خبراء لديهم قدرات ذهنية عالية تمكنهم من إعداد هذه التصورات والتخيلات بشكل موضوعي ، ويتضمن النموذج المقترح للمراجعة الداخلية طرق جديدة للتعرف علي عناصر الخطر وأشكالها والتي يتم اشتقاقها من تشغيل المنظمة بدلا من التركيز الحالة علي عناصر الخطر التي تصاحب عملية المراجعة مثل خطر الرقابة او خطر الاكتشاف.([22])

ان تتغير خطط وسياسات المراجعة الداخلية لكي تواكب حصر وتقييم المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها المنشاة ولا يتوقف نشاطها عند مجرد التعرف علي مطابقة الواقع للخطط التي أعدتها المنشاة وذلك بإعداد تصورات عن المخاطر العامة واقتراح أساليب لإدارتها. ولا يعني هذا التخلي عن إدارة المخاطر تنفيذ مهمة المراجعة وإنما إدارتها هي الأخرى ولضمان سلامة نتائج أعمالها، كما ظهرت كذلك جداول للمراجعة الجارية والتي يمكن استخدامها بصفة دورية وهي مؤسسة علي إدارة الخطر غير ان هذه الجداول ليست مناسبة في كل الأحوال وتبذل جهودا بناءة لتطويرها وعلي الرغم من ذلك تظل جهود العاملين المتميزة عنصر حاكم في هذا المجال في ظل مدخل إدارة المخاطر .([23]).

دور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر المنشاة :-

---

[22]. العبادي ،مصطفي راشد، 1999م تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسات العلمية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية ،(القاهرة :جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،مجلة الفكر المحاسبي ،ا لعدد الاول) ص39.

[23]. علي ،محمد علي محمد، 2005م، ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية مدخل تعظيم القيمة، (القاهرة :كلية التجارة، ادارة اعمال ،رسالة دكتوراه) ص30.

حددت المعايير الدولية للأداء المهني للمراجعة الداخلية دور المراجع في إدارة مخاطر المنشاة كما يلي :

1. أشار المعيار (2010)الخاص بالتخطيط إلي انه يجب علي مدير المراجعة الداخلية أن يضع الخطط الخاصة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط المراجعة ,وانه يجب أن تبني خطة نشاط المراجعة علي تقييم المخاطر التي تتم مرة كل سنة علي الأقل (المعيار A1201),وينبغي علي مدير المراجعة أيضا أن ينظر إلي أمر قبول الاستشارات في هذا المجال بهدف تحسين إدارة المخاطر ويجب ان تشمل الخطة علي الأعمال الاستشارية المزمع القيام بها (2010C).
2. أشار المعيار(2100)الخاص بطبيعة العمل إلي أنه يجب أن يشمل نشاط المراجعة الداخلية التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة باستخدام منهج منظم ومنضبط.
3. أشار المعيار(2110) الخاص بتقييم المخاطر الي انه ينبغي ان يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنشاة في طريقة تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية ,وتحسين وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة ,وقد حدد هذا المعيار خدمات التأكيد ,وخدمات الاستشارات التي يمكن ان تقدمها المراجعة الداخلية في هذا الصدد كما يلي:-([24]) .
4. خدمات التأكيد :أشار المعيار(2110-A1) إلي أنه يجب أن يشمل نشاط المراجعة الداخلية متابعة وتقييم فعالية إدارة مخاطر المنشاة ,كما أشار المعيار (2110A2)إلي أنه يجب أن يعمل نظام المراجعة الداخلية علي تقييم التعرض للمخاطر المرتبطة بعمليات المنشاة وبأنظمة المعلومات بها والمتعلقة بما يلي: :-([25])

أ. توفير موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية .

ب. استخدام كفاءة وفعالية المعلومات

ج. ضرورة حماية الأصول .

د. الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود المبرمة

5. خدمات الاستشارات :أشار المعيار (2110.C1)إلي أنه يتعين علي المراجعين الداخليين عند تقديمهم الاستشارات ضرورة مراجعة المخاطر بطريقة تتفق مع أهداف الأعمال الاستشارية ,والتحذير من مخاطر أخري ذات أهمية..

---

[24]. الجزار، محمد،1987م **اسلوب تحقيق الرقابة وتنمية الكفاية،** (القاهرة، مكتبة عين شمس) ،ص ص 2-5

[25]. الواردات، خلف الله عبدالله،2005م، **التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات،** (القاهرة، بحث مقدم الي المؤتمر الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات) ،ص 13

6. بالنسبة لمستوي المخاطر المقبول من جانب الإدارة العليا :فقد أشار المعيار (2600)إلي أنه عندما يتأكد مدير المراجعة الداخلية من قبول الإدارة العليا لمستوي مخاطر اعلي من المستوي الذي يمكن ان تتحمله المنشاة فعلية مناقشة هذا الأمر مع الإدارة العليا للوصول إلي حل مقبول ,وفي حالة عدم الاتفاق والتوصل إلي حل مقبول ويقوم كل من مدير المراجعة الداخلية والإدارة العليا برفع الأمر إلي مجلس الإدارة لحله

حدد معهد المراجعين الداخليين الأنشطة والمسؤوليات التي تقع علي عاتق إدارة المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر في ما يلي:- :-[26]) .

أنشطة التأكيد تشمل هذه الأنشطة الآتي:

أ. توفير خدمات التأكيد عن عمليات إدارة مخاطر المنشاة .

ب. تقييم تأكيد عن مدي سلامة تقدير المخاطر القائمة.

ج. تقييم عمليات إدارة المخاطر .

د. تقييم التقرير عن المخاطر الرئيسية (مفاتيح الخطر القائمة).

مهام الحماية :تشمل مهام الحماية التي يمكن أن يقدمها المراجع الداخلي في مجال إدارة المخاطر ما يلي:

- المساهمة في تعريف وتقويم المخاطر القائمة والمحيطة بالمنشاة .
- مساعدة المستويات الإدارية المختلفة وتدريبها علي كيفية وسبل مواجهة المخاطر .
- التنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر .
- تدعيم عملية التقرير عن الأخطار القائمة والمحيطة بالمنشاة.
- المساعدة في تطوير وتدعيم إطار إدارة المخاطر
- تدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة مخاطر المنشاة .
- المساهمة في تطوير استراتيجية إدارة المخاطر..

وقد انتهي معهد المراجعين الداخليين بالتأكيد علي ضرورة ان يفهم العاملين بالمنشاة ان الإدارة هي المسئولة عن إدارة المخاطر ,وان المراجع الداخلي يقدم فقط النصيحة والدعم والمساندة في قرارات إدارة المخاطر ,وان طبيعة مسئولية المراجعة الداخلية عن إدارة المخاطر يجب ان توثق في خطة المراجعة ,ويوافق عليها من قبل لجنة المراجعة وانه يجب أن يبتعد المراجع الداخلي عن تقديم التأكيد

[26]. ابراهيم، مبارك الرفاعي، 2009م، جودة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات دراسة تطبيقية علي البيئة السعودية، (جامعة طنطا، كلية التجارة والتمويل، مجلة العلمية لكلية التجارة) ،ص 6.

او النصيحة او الاستشارة عن جوانب إدارة المخاطر التي تخرج عن نطاق تخصصه ومعارفه ومهارته وتحتاج لمعارف فنية وعلمية متخصصة:-([27]) .

خامساً: **.الدراسة الميدانية:**

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بالمصارف السودانيةأما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة.

البيانات الشخصية

جدول توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	العـدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	10	%33.3
دبلوم عالي	3	%10
ماجستير	9	%30
دكتوراه	8	%26.6
اخري	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية :2020م

يتضح للباحثة من الجدول أن الذين يحملون درجة البكالوريوس عددهم 10 وبنسبة 33.3% و الذين يحملون دبلوم عالي عددهم 3 وبنسبة 10% والذين يحملون درجة الماجستير عددهم 9وبنسبة 30% أما الدكتوراه فعددهم 8 ونسبتهم 26.6% مما سبق نلاحظ الباحثة أن معظم المبحوثين يحملون مؤهل جامعي فما فوق مما يدل على كفاءة أفراد عينة البحث ، و بالتالي فهم موضوع البحث و من ثم الحصول على البيانات المفيدة و المعينة على اختبار فرضيات البحث .

توزيع المجتمع حسب المؤهل المهني

الجدول يوضح توزيعات المبحوثين حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	العـدد	النسبة المئوية
زمالة محاسبة بريطانية	2	%6.6
زمالة محاسبة امريكية	2	%6.6
زمالة محاسبة عربية	0	%0
زمالة محاسبة سودانية	1	%3.4
اخري	25	%83.4
المجموع	30	%100

[27]. نقاز، وعبيرات ،احمد، مقدم 2007م المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار، دراسة مؤسسة مصنع الادوية، (مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ،الدنمارك، العدد الثاني) ،ص 46

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية :2020م

من الجدول اعلاه يتضح لنا ان غالبية افراد العينة لديهم نوع اخر من الزمالة وعددهم 25 بنسبة 83.3% والذين لديهم زمالة امريكية عددهم 2 بنسبة 6.6% والذين لديهم زمالة بريطانية نسبتهم 6.6% والذين لديهم زمالة سودانية بنسبة 3.3% ومما سبق يتضح ان افراد العينة لديهم انواع مختلفة من الزمالة وبالتالي لديهم القدرة علي اعطاء اجابات ملائمة.

توزيع المجتمع حسب التخصص العلمي

الجدول يوضح توزيعات المبحوثين حسب التخصص العلمي

التخصص	العـدد	النسبة المئوية
محاسبة	20	%66.6
ادارة اعمال	4	%13.4
دراسات مصرفية	1	%3.3
اقتصاد	1	%3.3
نظم المعلومات	0	%0
اخرى	4	%13.4
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية :2020م

يتضح من الجدول أن عدد المبحوثين الذين الموظفين الذين يخصصهم محاسبة عددهم 20 ونسبتهم 66.6% و الذين يشغلون تخصص ادارة اعمال عددهم 4 ونسبتهم 13.3 % أما دراسات مصرفية قد بلغ عددهم 1 وبنسبة 3.3% أما الذين تخصصهم اقتصاد قد بلغ عددهم 1 ونسبتهم 3.3% وهنالك 13.3% لديهم تخصصات اخري مما سبق تلاحظ الباحثة ين أن افراد عينة البحث تخصصاتهم مختلفة و جميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث و بالتالي الحصول على بيانات و معلومات ملائمة .

توزيع المجتمع حسب المسمى الوظيفي :

ل **الجدول يوضح توزيعات المبحوثين حسب المسمى الوظيفي**

الوظيفة	العـدد	النسبة المئوية
مدير مالي	1	%3.3
رئيس قسم	1	%3.3
محاسب	4	%13.4
مراجع داخلي	8	%26.6
اخرى	16	%53.4
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية :2020م

يتضح من الجدول أن عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم عددهم 1 ونسبتهم 3.3% و الذين يشغلون وظيفة مدير مالي عددهم 1 ونسبتهم 3.3% أما الذين يشغلون وظيفة محاسب قد بلغ عددهم 4 بنسبة 13.3% اما وظيفة مدير مالي عددهم 3 ونسبتهم 10% اما الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي فعددهم 8 بنسبة 26.6% اما الذين يشغلون وظائف اخري فعددهم 16 بنسبة 53.4% و مما سبق يلاحظ الباحثون ين أن افراد عينة البحث يشغلون وظائف مختلفة و جميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث و بالتالي الحصول على بيانات و معلومات ملائمة .

توزيع المجتمع حسب سنوات الخبرة :

الجدول توزيع عينة الدراسة سنوات حسب سنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	العـدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	5	%16.6
6 واقل من 10 سنوات	7	%23.4
10 واقل من 15 سنة	3	%10
15 واقل من 20 سنة	5	%16.6
اكثر من 20 سنة	10	%33.4
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية :2020م

يتضح للباحثة من الجدول أن الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات عددهم 5ونسبتهم 16.6% الذين خبرتهم 6 واقل من 10 يبلغ عددهم 7 ونسبتهم 23.3% و أن الذين خبرتهم 11 سنوات واقل من 15 سنة عددهم 3 ونسبتهم 10% اما الذين خبرتهم 16 سنة واقل من 20 فعددهم 5 بنسبة 16.6% والذين خبرتهم 15 سنة فاكثر عددهم 10 وبنسبة 33.4% بما أن معظم المبحوثين خبرتهم ما بين 15 سنة فاكثر فانه يمكن القول أن أفراد عينة البحث خبرة جيدة ، مما يدل على بيانات مناسبة تعين على اختبار الفروض.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الاولى:

جدول اختبار مربع كاي للفرضية الاولي

العبارات	قـيم مربـع كاي	درجـات الحرية	مستوي الدلالة	القرار
يوجد نظام فعال يساعد في الحفاظ على الأصول المالية.	431.116	4	.000	قبول العبارة
تعمل المراجعة الداخلية بالمصرف على حماية المصرف من الخسائر المالية المرتبطة بالأصول	443.240	4	.000	قبول العبارة

وتقليلها الى اقل حد ممكن.				
تؤدي المراجعة الداخلية بالمصرف للحد من مخاطر انخفاض السيولة.	385.329	4	.000	قبول العبارة
تسعي المراجعة الداخلية بالمصرف للحد من مخاطر منح الائتمان .	351.493	4	.000	قبول العبارة
تحافظ المراجعة الداخلية على حقوق المودعين والمساهمين المالية.	250.192	4	.000	قبول العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS 2020م

لاختبار **الفرضية الاولي هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية** قامت الباحثة باستخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة متراوحة بين (250.192-443.240) وبدرجات حرية (4) لجميع العبارات وبمستوى دلالة لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة قيم مستويات الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به إحصائياً (0.05) نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل كثيراً عن مستويات الدلالة مما يعني وجود فروق ذات دلاله إحصائية في عبارات الفرضية.

الفرضية الثانية : (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف السودانية)

جدول الإحصاءات الوصفية للفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
تساعد المراجعة الداخلية على تحديد نوع وحجم المخاطر التشغيلية بالمصرف.	4	.69	4
يساهم التطوير المستمر لنظام العمل بالمصرف المراجع الداخلي في توصيل المعلومات عن المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب للجهات المختصة.	4.2	.83	4
يسهل استخدام المراجعة الداخلية في كفاءة ادارة الائتمان	4	.98	4
تعمل المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات بالمصرف.	3.7	1	4
يسهل استخدام المراجع الداخلي للتقنية الحديثة على إدراك مخاطر التشغيل بالمصرف .	3.5	.85	4

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS 2020م

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء المنوال لجميع عبارات المحور حول الرقم (4) حيث:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الأولي.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.2) بانحراف معياري(.83) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4) بانحراف معياري(.98) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.7) بانحراف معياري(1) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (3.5) بانحراف معياري(85) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة

جدول اختبار مربع كاي للمحور الثاني

العبارات	قيم مربع كاي	درجات الحرية	مستوي الدلالة	القرار
تساعد المراجعة الداخلية في تحديد نوع وحجم المخاطر التشغيلية بالمصرف.	358.959	4	.000	قبول العبارة
يساهم التطوير المستمر لنظام العمل بالمصرف المراجع الداخلي في توصيل المعلومات عن المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب للجهات المختصة.	377.692	4	.000	قبول العبارة
يسهل استخدام المراجعة الداخلية في كفاءة ادارة الائتمان	298.377	4	.000	قبول العبارة
تعمل المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات بالمصرف.	281.767	4	.000	قبول العبارة
يسهل استخدام المراجع الداخلي للتقنية الحديثة على إدراك مخاطر التشغيل بالمصرف .	330.329	4	.000	قبول العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS 2020م

لاختبار **الفرضية الثانية : (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف السودانية)** قام الباحثون باستخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة متراوحة بين (358.959-281.767) وبدرجات حرية (4) لجميع العبارات وبمستوى دلالة لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة قيم مستويات الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به إحصائياً (0.05) نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل كثيراً عن مستويات الدلالة مما يعني وجود فروق ذات دلاله إحصائية في عبارات الفرضية.

الفرضية الثالثة: (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الخارجية بالمصارف السودانية).

جدول (الإحصاءات الوصفية للفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
يمكن نظام المراجعة الداخلية من الحد من مخاطر السمعة في حالة توفير رأى عام سلبى تجاه المصرف.	2.1	.56	4
تجنب المراجعة الداخلية المصرف من خطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية نتيجة تعامل المصرف الخارجية الخاصة بالتحويل .	2.2	.55	4
يساهم نظام المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من خطر التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.	2	.52	4
تحد المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية.	1.7	.46	4
تساعد المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من المخاطر المتعلقة بتزوير العملات.	1.8	.48	4

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS 2020م

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء المنوال لجميع عبارات المحور حول الرقم (4) حيث:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (2.1) بانحراف معياري(.56) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة غير موافقون على العبارة الأولي.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (2.2) بانحراف معياري(.55) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة غير موافقون بشدة على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (2) بانحراف معياري(.52) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة غير موافقون على العبارة الثالثة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (1.7) بانحراف معياري(.46) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة غير موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (1.8) بانحراف معياري(.48) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة غير موافقون على العبارة الخامسة.

جدول اختبار مربع كاي للفرضية الثالثة

العبارات	قيم مربع كاي	درجات الحرية	مستوي الدلالة	القرار
يمكن نظام المراجعة الداخلية من الحد من مخاطر السمعة في حالة توفير رأى عام سلبى تجاه المصرف.	171.014	3	.000	قبول العبارة
تجنب المراجعة الداخلية المصرف من خطر تقلبات أسعار العمولات الأجنبية نتيجة تعامل المصرف الخارجية الخاصة بالتحويل .	153.897	3	.001	قبول العبارة
يساهم نظام المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من خطر التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.	190.274	3	.000	قبول العبارة
تحد المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية.	148.014	3	.002	قبول العبارة
تساعد المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من المخاطر المتعلقة بتزوير العملات.	166.253	3	.001	قبول العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS 2020م

لاختبار **الفرضية الثالثة: (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الخارجية بالمصارف السودانية)** قام الباحثون باستخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة متراوحة بين (190.274-148.014) وبدرجات حرية (3) لجميع العبارات وبمستوى دلالة لجميع العبارات ما بين (0.002-0.000) وعند مقارنة قيم مستويات الدلالة بمستوى

المعنوية المسموح به إحصائياً (0.05) نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل كثيراً عن مستويات الدلالة مما يعني وجود فروق ذات دلاله إحصائية في عبارات الفرضية .

4. تحليل النتائج:

توصلت الباحثة الي عدة نتائج منها:

النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية والنظرية توصل الباحثة الي عدد من النتائج وهي:

1. ان بالمصرف نظام المراجعة الداخلية فعال يساعد في الحفاظ على الأصول المالية.
2. تعمل المراجعة الداخلية بالمصرف على حماية المصرف من الخسائر المالية المرتبطة بالأصول وتقليلها الى اقل حد ممكن
3. ساعدت المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من مخاطر انخفاض السيولة ومخاطر منح الائتمان.
4. عملت المراجعة الداخلية بالمصرف على اكتشاف جميع المخاطر المالية والسيطرة عليها.
5. ساعدت المراجعة الداخلية في تحديد نوع وحجم المخاطر التشغيلية بالمصرف وكذلك التطوير المستمر لنظام العمل بالمصرف المراجع الداخلي في توصيل المعلومات عن المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب للجهات المختصة.
6. ساعدت المراجعة الداخلية بالمصرف في الحد من مخاطر المعالجة اليدوية للبيانات وأخطاء العنصر البشرى عموماً وكذلك الحد من مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات بالمصرف.

5. خاتمة:

توصي الباحثة بالآتي:

اسناداً علي النتائج السابقة توصي الباحثة بالاتي:

1. الاهتمام بالمراجعة الداخلية للمساعدة في الحد من المخاطر المالية المتعلقة بالتغير في أسعار الصرف.
2. الحرص على استخدام المراجع الداخلي للتقنية الحديثة لتساعد على إدراك مخاطر التشغيل بالمصرف وكذلك الحد من مخاطر الاحتيال واختراق أنظمة المصرف الداخلية
3. ضرورة تأهيل المراجع الداخلي من ادارك مخاطر التشغيل واختيار أفضل الطرق للتعامل معها والحد منها.
4. الاهتمام بوجود نظام المراجعة الداخلية للحد من مخاطر السمعة في حالة توفير رأى عام سلبى تجاه المصرف
5. الاهتمام بوجود نظام مراجعة داخلية فعال ليجنب المصرف خطر الافلاس و التصفية.

قائمة المصادر والمراجع

1. الامين، الشريف الحسين عوض2014م,**الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا : كلية الدراسات العليا .
2. أحمد، ابراهيم أحمد خليل،2005م،"**الافصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودورها في تحسين الحكومة المصرفية والحد من فجوة التوقعات**، (جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث) ،ص 480.
3. .إبراهيم، مبارك الرفاعي،2009م،"**جودة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات دراسة تطبيقية علي البيئية السعودية**"،(جامعة طنطا:كلية التجارة والتمويل، مجلة العلمية لكلية التجارة)، ص6.
4. .العبادي، مصطفي راشد،1999م، **تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسات العلمية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية** ،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول)ص39.
5. الواردات، خلف الله عبدالله، 2005م،"**التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات**"، (القاهرة: ابحث مقدم الي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات) ص.13
6. بشير ،الفاتح بشير إدريس ،2008م ،**أثر الرقابة الداخلية في النظم المحوسبة على عمر المراجع الخارجي**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا .
7. صديق، سناء يوسف محمد 2012م ، **دراسة إدارة المخاطر والتشييد المتبعة في مجموعة من الشركات بولاية الخرطوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كليا الدراسات العليا. – محمد، مبارك عبدالمنعم الزبير 2014م، **تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة**، رسالة لماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا
8. . طارق محمد أحمد, 2009م **أثر الرقابة الداخلية على عمل المراجع الخارجي**, رسالة بماجستير غير منشور, جامعة العلوم والتقانة، كليا الدراسات العليا .
9. علي، محمد علي محمد ،2005م،**ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، كلية ادارة الاعمال، رسالة دكتوراه)،ص30.
10. نقاز وعبيرات، احمد ،مقدم ،2007"**المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار** "**دراسة مؤسسة مصنع الأدوية**، (مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد الثاني)، ص46

11. لجزار محمد،1987م،"**اسلوب تحقيق الرقابة وتنمية الكفاية** "، (القاهرة: مكتبة عين شمس)، صص2-5.
12. الحناوي، محمد صالح2000م"**الادارة المالية**"،(القاهرة: جامعة عين شمس) ص 220.
13. السرايا، السيد،1998م ، "**الرقابة و المراجعة الداخلية**(الاسكندرية: الدار الجامعية)، ص194
14. السيد، عبيد إبراهيم،2017م، "**الافصاح عن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الشركة في التقارير المالية المنشورة، المؤتمر العلمي السنوي بعنوان اسواق المال العربية**،"(جامعة الإسكندرية ،كلية التجارة ،العد السابع عشر) ص ص 25 – 26.
15. [1]الكرخي، مجيد محمود 2006م،"المراجعة الداخلية (عمان: دار المناهج) ، ص 32.
16. جمعة،أحمد،حلمي،2006م ، "**إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره علي دور المدقق الداخلي**"،(المجلة العربية للعلوم الادارية،المجلد 13،العدد الأول) ، ص 37.
17. جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية –**المعايير الدولية للمدققين معيار مراعاة عمل التدقيق الداخلي**،2001م،" ص213
18. حماد، طارق عبدالعال2000م ،"**إدارة المخاطر أفراد شركات بنوك**"(القاهرة: الدار الجامعية)،ص19
19. حماد، طارق عبدالعال ، مرجع سابق،ص116.
20. خليل، جيهان طه،2008م،"**تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق علي القطاع المصرفي** "،(مجلة الشروق للعلوم التجارية ،العدد الثاني).ص 80.
21. درويش، عبدالناصر محمد سيد2012م، "**دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية**"، (القاهرة :جامعة بني سويف مجلة المحاسبة والمراجعة) ص 41.
22. عبد الصمد ،وعمر علي،2008م،**دور مراجعة الداخلية بفي تطبيق حكومة المؤسسات** ،(الجزائر: جامعة المدية، رسالة ماجستير)ص39.
23. عشماوي، محمد الفتاح2005م، "**دور نموذج مقترح لتفعيل قواعد الحوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ،بحث مقدم الي المؤتمر العربي الاول بعنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات**"، ص 20.

24. العلي، اسعد أحمد،2010م، " **المراجعة الداخلية الاسس العلمية التطبيقية(عمان :دار وائل للنشر التوزيع)**، ص 12.

25. محمد، آمال إبراهيم2005م ، "**دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية الحوكمة المصرفية**"، (الجامعة بنها ،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني)، ص 350 .

26. نبيل،حشاد،2008م،**دليل الي ادارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الجزء الثاني**،ص41.

27. هواري، معراج حريري، يومي 6/7/ 2012م، "**نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الارباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقي الوطني حول حوكمة مصرفية كألية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري** " (الجزائر: جامعة محمد خضير ،كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير)، ص5.

28. [1]-Paul E.L. & Jill D.R, Beyond Traditionnel Audit Techniques, Journal of Accointance, July 2002, P. 16